مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

26 May 2010
Arabic
Original: English

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من أيرلندا

مقدمة

١ - اتفقت الدول الأطراف في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تقوم، في إطار عملية معززة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

٢ - وتقدم أيرلندا بموجب ذلك تقريرها إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

٣ - ومنذ أن قدمت أيرلندا آخر تقاريرها إلى الدورة الأولى للّجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٧، وهي تشارك بنشاط في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك بصفتها عضوا في ائتلاف البرنامج الجديد، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة فيينا للدول العشر، فضلا عن التعاون مع الدول ذات التوجهات المشتركة.

٤ - وألقى وزير خارجية أيرلندا وعضو البرلمان السيد مايكل مارتن كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وأشار إلى أن كلمته تتزامن قريبا مع موعد حلول

الرجاء إعادة الاستعمال

الـذكرى الـسنوية الأربعـين لبـدء نفـاذ المعاهـدة وذكّـر بـأن أيرلنـدا، مـا فتئـت مـن خـلال الإجراءات التي اتخذها الوفد الأيرلندي في الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة أحد أسلافه فرنك إيكن، تقوم بدور أساسي في إبرام المعاهدة. وأشار إلى أنه رغم مرور ٤٠ عاما على إبرام المعاهدة والاتفاقات اللاحقة التي توصلت إليها الدول الأطراف بشأن تنفيذ المعاهدة، إلا أنه لا يزال ثمة مهام كبيرة لم تنجز بعد، وأن التهديد الذي تطرحه الأسلحة النووية لا يزال حقيقيا إلى حد كبير وأن الوعود لا تزال حبرا على ورق. ووصف العقد الذي أعقب استعراض المؤتمر عام ٢٠٠٠، بأنه عقد اتسم بالجمود. وعرض بإيجاز بعض العوامل التي ستكون مهمة لكفالة نجاح استعراض المؤتمر في عام ٢٠١٠.

٥ - وفي الكلمة التي ألقاها مارتن أمام مؤتمر الاستعراض الحالي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، وصف الدعم المقدم إلى المعاهدة بأنه حجر أساس في السياسة الخارجية لأيرلندا، وقال إن أيرلندا تؤيد بشدة الجهود المبذولة لتعزيز المعاهدة وكفالة احترام أحكامها. ولاحظ أن الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ لا تزال معظمها لم ينفذ، وأن النُهج الانتقائية التي تشدد على الحاجة الماسة لعدم الانتشار والتقليل في الوقت ذاته من أهمية الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح لا تؤدى سوى لإضعاف المعاهدة. وشدد على أن لجميع الدول دور تضطلع به لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي.

٦ - وفي الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، شاركت أيرلندا، إلى جانب شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد، في تقديم مشروع القرار ٥٧/٦٤ المعنون ”نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وفي ذلك القرار، أشارت الجمعية العامة بارتياح إلى تجدد اهتمام القادة على الصعيد العالمي بنزع السلاح النووي المعرب عنه في محافل شتى منها اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأكّدت من جديد أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عمليتان تعزز إحداهما الأخرى وتتطلبان إحراز تقدم عاجل لا رجعة فيه على كلا الجبهتين، وذكّرت بالتعهد الصريح للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للالتزامات الواردة في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. وأيدت هذا القرار ١٦٩ دولة عضو في الأمم المتحدة، وهو ما يدل على تأييد واسع النطاق لعنصر نزع السلاح النووي أحد الأركان الأساسية في المعاهدة.

٧ - وكذلك في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، أيدت أيرلندا عددا من القرارات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، من قبيل قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية في الشرق الأوسط (القرار ٦٤/٢٦)، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغرض صناعة الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (القرار ٦٤/٢٩)، ومعاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة (القرار ٦٤/٤٤)، وتجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (القرار ٦٤/٤٧)، ومتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (القرار ٦٤/٥٥)، ونحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي (القرار ٦٤/٥٧)، وخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (القرار ٦٤/٦٦)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (القرار ٦٤/٦٩).

٨ - وأيرلندا ملتزمة أيضا بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ واستنادا أيضا إلى هذه الاستراتيجية. ووافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على وضع خطة عمل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وعلاوة على ذلك، أقروا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إعلانا بشأن الأمن الدولي، يركز على القضايا المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن مكافحة الإرهاب.

تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتعلقة بالجهود المنتظمة والتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين"، المدرجة في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠:

الخطوة ١

أهمية وضرورة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دونما تأخير ومن دون شروط ووفقا للعمليات الدستورية، من أجل بدء نفاذها في وقت مبكر

٩ - صدّقت أيرلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تموز/يوليه ١٩٩٩ وشددت على الحاجة إلى بدء نفاذها دونما تأخير ومن دون شروط. وعملت على دعم تحقيق هذا الهدف في إطار الاتحاد الأوروبي وائتلاف البرنامج الجديد. ولا تزال أيرلندا تعتبر المعاهدة من اللبنات الأساسية في نهج السير خطوة خطوة على طريق نزع السلاح النووي.

الخطوة ٢

الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى إلى حين بدء نفاذ تلك المعاهدة

١٠ - حثت أيرلندا إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، جميع الدول على الالتزام بوقف اختياري إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى الإحجام عن أي أعمال تتعارض مع الالتزامات والأحكام التي تنص عليها تلك المعاهدة.

الخطوة ٣

ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وعلى نحو فعال، لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقا لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وحث مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على برنامج عمل يتضمن الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة بغية اختتامها في غضون خمس سنوات

١١ - أصبحت أيرلندا عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٩ وقد دعمت بنشاط الجهود الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه تلك الهيئة، بطرق منها المشاركة بفعالية في الجهد الجماعي الذي أدى إلى اعتماد برنامج عمل خلال دورة عام ٢٠٠٩. وهي وإن كانت تعرب عن استيائها لأنه لم يتسنّ التقيد بالموعد النهائي المحدد لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن ما يشجعها هو الدعم الواسع من أجل البدء في إجراء مفاوضات، على النحو الذي أُعرب عنه في جملة قرارات منها القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتواصل أيرلندا دعم الجهود التي يبذلها رؤساء المؤتمر المتعاقبون لتيسير استئناف العمل الفني. ونرى أنه ينبغي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء المفاوضات من دون شروط مسبقة بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية. وترى أيرلندا أن هذه المعاهدة لن تكون ذات معنى إذا لم تتضمن آلية للتحقق وتشمل المخزونات الحالية.

الخطوة ٤

ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح تناط بها ولاية معالجة نزع السلاح النووي. وحث مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل يتضمن إنشاء هذه الهيئة فورا

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أيرلندا تؤيد التبكير بإنشاء هيئة فرعية تتولى تحديدا معالجة مسألة نزع السلاح النووي. كما أنها ترى أن من المفيد الشروع في عملية تفضي في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاق بشأن خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة.

الخطوة ٥

انطباق مبدأ اللارجعة في تدابير نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة

١٣ - مبدأ اللارجعة مبدأ أساسي يجب تطبيقه على جميع تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة (بصرف النظر عما إذا كانت تدابير أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف). وترى أيرلندا أن تطبيق هذا المبدأ هو الضمان الوحيد ضد إمكانية إعادة نشر الأسلحة.

الخطوة ٦

تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة

١٤ - تواصل أيرلندا، بوصفها عضوا في ائتلاف البرنامج الجديد، الدعوة بإلحاح إلى إحراز تقدم يمكن التحقق منه في إطار هذه الخطوة. ويشكل وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذا التعهد القاطع ضرورة أساسية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

الخطوة ٧

بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (*START II*) وتطبيقها بالكامل في وقت مبكر، والانتهاء من مفاوضات المرحلة الثالثة من معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (*START III*) في أقرب وقت ممكن مع الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها بوصفها الركيزة الأساسية للاستقرار الاستراتيجي وأساسا لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقا لأحكامها

١٥ - لم تغن التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠ عن الحاجة إلى إرساء أساس لإجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وتحيط أيرلندا علما بإبرام معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى إجراء مزيد من التخفيضات والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START الجديدة)، ولكنها تشكك في مساهمتها في نزع السلاح النووي بشكل فعال. وشددت أيرلندا على ذلك من خلال ائتلاف البرنامج الجديد، فإن إجراء تخفيضات في عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة، إجراء إيجابي ولكنه لا يستعاض به عن إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها وعن إزالتها نهائيا.

الخطوة ٨

إتمام وتنفيذ المبادرة الثلاثية الأطراف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٦ - تواصل أيرلندا تأييد هذه المبادرة وترى أنها ذات أهمية باعتبارها نموذجا للعمل في المستقبل في مجال نزع السلاح النووي.

الخطوة ٩

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات تؤدي إلى نزع السلاح النووي على نحو يعزز الاستقرار الدولي، ويقوم على مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع، وذلك كما يلي:

- مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها الرامية إلى تخفيض ترساناتها النووية من جانب واحد
- تعزيز الدول الحائزة للأسلحة النووية للشفافية فيما يتصل بقدراتها في مجال الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملا بالمادة السادسة وكإجراء طوعي لبناء الثقة لدعم إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي
- زيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، على أساس مبادرات أحادية الجانب وكجزء لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي
- اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لزيادة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية

- تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للتقليل إلى أدنى حد من احتمال استخدامها في أي وقت في المستقبل ولتيسير عملية الإزالة التامة لها
- إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية، في أقرب وقت ممكن، في العملية المفضية إلى الإزالة التامة لأسلحتها النووية

١٧ - ولا يسع أيرلندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلا أن تدعو بإلحاح إلى إحراز تقدم بشأن تنفيذ هذه الخطوات. وقد شدّدت بصفة خاصة على أهمية مبدأ الشفافية الذي تشتمل عليه هذه الخطوة. وحرصا من أيرلندا على تحقيق الشفافية، وكأساس لأي تدابير تتعلق بنزع السلاح في المستقبل، فقد ناشدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكشف عن جميع ما في حوزتها من أسلحة نووية، الجاهزة للاستعمال منها والاحتياطية، وأن تفعل ذلك على نحو مستمر ومنتظم. وينبغي تطبيق هذا المبدأ، بالإضافة إلى مبدأيْ اللارجعة والتحقق، على جميع الجهود في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتحتوي البيانات وورقات العمل التي أصدرها ائتلاف البرنامج الجديد في اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي على مزيد من المعلومات عن موقف أيرلندا بشأن المواضيع المبينة في الخطوة ٩ التي تشمل، في جملة أمور، الوضع التشغيلي والأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

الخطوة ١٠

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترتيبات للقيام بأسرع ما يمكن عمليا بإخضاع المواد الانشطارية، التي يقرر كل منها أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لأي تحقيقات أو ترتيبات دولية أخرى مناسبة لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية، لضمان بقاء هذه المواد بعيدا عن البرامج العسكرية بصفة دائمة

١٨ - تدعو أيرلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وضع ترتيبات من هذا القبيل إن لم تكن فعلت ذلك بعد.

الخطوة ١١

إعادة التأكيد على أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة

١٩ - تشارك أيرلندا بنشاط في عدد من محافل نزع السلاح، وهي دولة طرف في جملة صكوك منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية

الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإضافة إلى ذلك، استضافت أيرلندا وترأست المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية الذخائر العنقودية التي جرت في دبلن في أيار/مايو ٢٠٠٨ وكانت من الدول الأوائل التي صدقت على الاتفاقية. وتنشط أيرلندا أيضا في العمل في الاتحاد الأوروبي في مجال أسلحة الدمار الشامل فضلا عن الأسلحة التقليدية.

٢٠ - وتشارك أيرلندا أيضا في عدد من المنتديات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة أستراليا، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، ومجموعة الموردين النوويين، وترتيب واسينار، ولجنة زانغر. وترى أيرلندا أن الرقابة الفعالة على الصادرات تكمل الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الخطوة ١٢

تقديم جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة، والفقرة ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بـ ''مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين''، مع الإشارة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦

٢١ - ترى أيرلندا أن تقديم تقارير منتظمة عنصر أساسي في الخطوات الـ ١٣، وقد قدمت تقارير خلال الدورة الأخيرة والحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وتعتبر أن تقديم التقارير ليس غاية في حد ذاته بل إنه وسيلة هامة لتعزيز عملية عدم الانتشار عن طريق زيادة الشفافية.

الخطوة ١٣

مواصلة تطوير قدرات التحقق التي ستلزم للتأكد من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية

٢٢ - أيّد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على وجه التحديد تدابير البروتوكول الإضافي النموذجي الذي أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أيرلندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأييدا تاما فيما تقوم به من مهام التحقق وهي تؤيد بقوة وجود نظام للضمانات المعزَّزة خاص بالوكالة. ولقد حثت جميع الدول التي لم توقع وتصدِّق بعد على بروتوكول إضافي، على أن تقوم بذلك بغض النظر عن حجم أو طبيعة برنامجها النووي.